جامعة خميس مليانة

قسم العلوم الاجتماعية – شعبة الفلسفة السداسي الأول السنة الجامعية 2021 / 2022

المستوى: السنة الأولى ماستر – تخصص: فلسفة تطبيقية

المقياس: نظرية الدولة و النظم السياسية

النشاط: محاضرة

المحاضرة الرابعة: محاورة السياسي (تابع نظرية الدولة عند أفلاطون)

تعتبر محاورة السياسي بداية التحول الأفلاطوني نحو الواقعية السياسية و التنازل عن الدولة المثالية كما تصورها في محاورة الجمهورية. و لقد ناقش أفلاطون في هذه المحاورة فن السياسة و من هو السياسي؟، فقال عن فن السياسة بأنه العلم الملكي الذي يتضمن كل العلوم الجزئية، و يجمع كل توجهات و معطيات هذه العلوم في الدولة ليشكل منه وحدة واحدة في نسيج الدولة ككل.[1]

كما ناقش أيضا الرجل السياسي أو رجل الدولة باعتباره العارف بهذه العلوم، و بمكانته بالنسبة للعلوم الأخرى، فالسياسي كما يقول أفلاطون كالنساج الماهر الذي يحيك أفضل ثوب من الخيوط المتباينة التي يغزلها من هم دونه [2]. و نلاحظ هنا أن أفلاطون مازال متمسكا بمبدأ الحاكم الفيلسوف، رغم أنه يعترف في الوقت نفسه بصعوبة تحقيق ذلك أو صعوبة تقبل الناس له.

أما عن أشكال الحكومات التي قد يقوم بها الرجل الساسي المتخصص أو رجل الدولة، فإنها إما أن تكون حكومة فرد أو حكومة القلة أو حكومة الكثرة، و يمكن قياس مدى صلاحيتها بمدى خضوعها للقانون و المعرفة الصحيحة. و هكذا ينتج عندنا ثلاثة حكومات صالحة هي:

1- الحكومة الملكية، و هي حكومة العادل

2- الحكومة الأرستقراطية و هي حكومة القلة العادلة

3- الحكومة الديمقراطية و هي حكومة الكثرة العادلة

لكن اذا انحرفت هذه الحكومات عن الخضوع للقانون و المعرفة الصحيحة، فإنه تنتج ثلاثة حكومات فاسدة هي: حكومة الفرد المستبد أي حكومة الطغيان، و الحكومة الأوليغارشية أو حكومة القلة الطاغية، و حكومة الديمقراطية الفوضوية او حكومة الغوغاء. و أن أفضل الحكومات عن أفلاطون هي الحكومة الملكية لأنها حكومة الفرد القوي من أجل الخير العام، ثم تأتي الحكومة الأرستقراطية التي تتوسط بين الخير و الشر، ثم تأتي الحكومة الديمقراطية التي تتوسط بين الخير و الشر أيضا، لكن إذا ما قورنت الحكومة الديمقراطية بالحكومات الأخرى فهي أكثرها شرعية، و لكنها أكثرها خروجا عن القانون.[3]

محاورة القوانين

[1] - مصطفى النشار، **تطور الفكر السياسي القديم من صولون إلى ابن خلدون**، ص 85.

[2] - المرجع نفسه و نفس الصفحة

[3] جون جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع-بيروت، ط1، 1985، ص 53.

كتب أفلاطون محاورة القوانين في الفترة المتأخرة من حياته قد ناقش فيها الدولة الواقعية، بعد أن تأكد بأن الجمهورية ما هي سوى مدينة مثالية، و تبقى المثل الأعلى الذي تسعى كل حكومة لتحقيقها. و لهذا يحاول أفلاطون في هذه المحاورة أن يضع الخطوات العملية لتحقيق دولة القانون كدولة صالحة و واقعية، و هو ما أسماه " بالدولة المختلطة "، و هي تجمع بين مبدأ النظام المستخلص من الحكم الملكي، و مبدأ الحرية المستخلص من الحكم الديمقراطي[4]، فيقوم الملك بالحكمة و تعدل الحرية بالنظام. فالدولة إن لم تكن ملكية فعلى الأقل تتضمن مبدأ الملكية و هو النظام، و إن لم تكن ديمقراطية فعلى الأقل تتضمن المبدأ الديمقراطي و هو الحرية. و هذه هي الحكومة الرشيدة القوية الخاضعة للقانون. و هذه الدولة المختلطة لابد أن تقوم على مجموعة من العوامل تكون كامنة فيها و يتوقف عليها الدستور، كما أنها دولة لا يكون فيها توازن القوى السياسية و هو الذي ينتج الاستقرار. و هذه العوامل هي:

- العوامل الطبيعية المادية: يفضل أفلاطون أن تكون الدولة المختلطة بعيدة عن الساحل بسبب ما تجلبه التجارة من مفاسد، فالتجارة تعتمد على الأسطول و هذا الأخير في يد الشعب و هذا الأخير مثير للفوضى. لكن أفلاطون يفضل الدولة التي تقوم على الزراعة، و أيضا اشتراك أفراد المدينة في اللغة و الدين.

- النظم الاجتماعية و السياسية: في الدولة المختلطة يتنازل أفلاطون عن الشيوعية في النساء و الملكية، و هذا بسبب إدراكه الضعف الإنساني، فسمح بالملكية الفردية و بناء السرة الخاصة، غير أنه يبقى متمسكا بالمساواة بين الرجال و النساء في التعليم و الواجبات العسكرية و المدنية، و يقبل صلة الزواج الدائمة التي تقتصر على زوجة واحدة فقط، و يكون الزواج وفق مبدأ الصفات المتضادة، فالفقير يتزوج امرأة غنية، و حاد الطباع يتزوج الهادئة، و غير ذلك، و هذا حتى يتحقق التوازن بين الناس في الدولة. أما بالنسبة للمكية الخاصة فقد قرر أفلاطون أن توزع الأرض بين المواطنين، و يحرم عليها البيع الشراء، و يرث ملك الأرض ابنه الأكبر حتى يحافظ على ثبات الملكية و عدم تقسيمها، و أن أغنى المواطنين لا يتجاوز غناه أربعة أضعاف ما يملكه أفقر المواطنين، كما يحرم علة الأحرار الاشتغال بالتجارة و الصناعة، فهي من شأن الأغراب الأحرار.[5]

- النظام التعليمي الديني: يرى أفلاطون لأن مهنة التمثيل في التراجيديا أو الكوميديا في الدولة المختلطة، لابد أن يقوم بها العبيد و الأجانب و ليس المواطنون الأحرار، و أن الرق ضرورة طبيعية لا مفر منها، كون الطبيعة هي التي جعلت بعض الناس أحرار، و بعض الناس أرقاء على حسب القدرات التي و هبتها له. كما أن القانون من صنع العقل و نتيجة العلم الذي يحصل عليه الإنسان، مع أنه في الحقيقة أن أصل القانون هو الإرادة الإلهية التي تتجسد في العقل، و من ثم فالخضوع للقانون هو خضوع للعقل و الإرادة الإلهية. لذلك سن أفلاطون قانونا ينص على ضرورة إخضاع الدين لتنظيم و رقابة الدولة كالتعليم، فيقضي بتحريم العبادات الخاصة و إقامة الشعائر إلا في معابد عامة على أيدي كهنة ترخص لهم الدولة، كما قدم قانونا لمحاربة الإلحاد يصل إلى حد الإعدام.[6]

أما فيما يخص ترتيب السلطات فقد رتب أفلاطون السلطات على حسب القوانين التي وضعها و هي:

- المجلس الدستوري أو حراس الدستور و يتكون من 37 عضو، وظيفتهم الحفاظ على الدستور و الإشراف على مدى تطبيقه دون تعديله.

---

[4] - جورج سباين، **تطور الفكر السياسي (الكتاب الأول)** ترجمة: حسين جلال العروسي، دار المعرف بمصر – القاهرة، ط4 1971، ص ص 95 – 96.

[5] - أميرة حلمي مطر **في فلسفة السياسة**، ص 38.

[6] - مصطفى النشار، **تاريخ الفكر السياسي القديم من صولون إلى ابن خلدون**، ص 94.

- القادة و عددهم ثلاثة وظيفتهم تعيين الضباط.
- مجلس الشيوخ و ستشكل من 360 عضو، يحكمون بالاتفاق مع حراس الدستور، فيتداولون السلطة كل 30 منهم شهرا.
- الكهنة، الشرطة، وزير التربية و ينتخبه الشيوخ لخمسة سنوات.
- المحاكم و هي 03: محكمة لفض النزاعات الشخصية، محكمة الخصومات، محكمة الجنايات.[7]

[7] -مصطفى النشار،**الفكر السياسي القديم (من صولون إلى ابن خلدون)**، ص 95.